الديمقراطية اليمنية في التاريخ القديم والوسيط والمعاصر، ومن تجارب الآخرين.

ومع اختلاف التعريفات والنظم والآليات الديمقراطية إلا أنّ الديمقراطية الليبرالية هي التي تكاد تسود حالياً معظم عالمنا المعاصر، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية. ومن ثم كان لابد من التعريف بمعنى التعددية السياسية باعتبارها أبرز مجسدات الديمقراطية الليبرالية.

التعددية السياسية :

لا يوجد تعريف قاطع مانع للتعددية السياسية ولكن ما اتفق عليه في الغالب، وفي الإطار العام هو أنّها تعني وجود أحزاب سياسية مختلفة تمثل قوى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متباينة، تتنافس فيما بينها لكسب الرأي العام، تمهيداً للوصول عن طريقه إلى السلطة لتحقق ما تنادي به من أهداف وبرامج، وما تدعو إليه من قيم.

ويتوقف عطاء التعددية السياسية على مقدار النضج السياسي، ولا يكون تمام هذا النضج إلا إذا توافرت الشروط التالية :

– التسليم بقواعد اللعبة الديمقراطية.

– الإيمـــــان بشـرعيـة الاختلاف.

– اعتبار الشرعية الانتخابية أساس التداول السلمي للسلطة.

– احترام حرية المعارضة.

– الإيمان بالمشروعية المؤسسية، ومبدأ سيادة القانون.

بداية المسار الديمقراطي

النواة الأولى

يصعب تحديد بداية المسار الديمقراطي في التاريخ المعاصر، إلا أنّ ما يمكن اعتباره ثقافة الرفض للاستبداد في منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، كان تمهيداً أولياً لاستجلاء المسار، حين أقدم العلماء على مناصحة الإمام، وتبصيره بأخطاء مسلكه في الحكم، ورده إلى كتاب القائل : "يا أيُّها الملأ أفتوني في أمري، ما كنتُ قاطعة أمراً حتى تشهدون" والقائل : "وأمرهم شورى بينهم" والقائل : "وشاورهم في الأمر".

ولما لم يجد مع الإمام النصح، بل كان العنت فيه قد ألجأه إلى مطاردتهم، انتقل أسلوبهم في النصح إلى النقد ثم إلى تأسيس تنظيم حركة الأحرار، وقيام جمعيات دينية وأدبية وثقافية، وقد تطور تنظيم الحركة وامتد إلى الجزء المستعمر، وحلّ تنظيم الجمعية اليمنية الكبرى محل حزب الأحرار لتضم الأحرار من مختلف مناطق اليمن تعبيراً عن وحدة الشعب اليمني وعن وحدة إرادته في التحرر من الاستبداد والاستعمار واستعادة وحدته.

•وشقَّ الأحـرار طريقهم إلى أول المسار الـذي اختطوه بكفاحهم، بالعمل على قيام دول دستورية، حضرُوا لها الميثاق الوطني المقدَّس، وأعلنوا قيام الثورة الدستورية في 1948م، إلا أنّهما لم تستمر سوى بضعة أسابيع، لكنها ظلت مقدمة مهمة لما تلاها من شدة للساحة السياسية الوطنية المقاومة لنظامي الاستبداد والاستعمار، وتبلور تنظيم الضباط الأحرار الذي كان من أهم التطورات في الحركة الوطنية، وعاملاً من العوامل الحاسمة في تفجير ثورة 26 سبتمبر 1962م، التي أعلنت أهدافها الستة، ومنها الهدف الرابع الذي نصَّ على :

"إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل، يستمد أنظمتها من روح الإسلام الحنيف".

مجلساً جمهورياً ليحد كثيراً من صلاحيات رئيس الجمهورية وأعطى لمجلس الشورى صلاحيات سحب الثقة من الحكومة وأعضاء المجلس الجمهوري.

ثمّ تمَّ تنقيح الدستور بعد ذلك بقرار دستوري صادر عن رئيس مجلس الوزراء، ورئيس المجلس الجمهوري بتاريخ 25 سبتمبر 1968م، حدَّ من صلاحيات مجلس الشورى لصالح المجلس الجمهوري، واستبدال اسم مجلس الشورى بالمجلس الوطني الذي أُعلن عن قيامه إثر انعقاد المؤتمر الشعبي العام يوم 14 مارس 1969م، بعد عقد سلسلة من مؤتمرات للشباب وضباط القوات المسلحة لتكوين المجلس الوطني، وقد كان من قرارات المجلس، العمل على إصدار الدستور الدائم عام 1970م، الذي نصت المادة الأولى منه على أنَّ "اليمن جمهورية شوروية مستقلة". وقد كفل الدستور الجديد جميع الحريات الفردية منها والعامة، وتميّز بنصه على انتخاب أعضاء المجلس الجمهوري الذي يتولى مهام رئاسة الجمهورية.

إلغاء حرية نشاط الأحزاب السياسية، تسبب في إحداث فراغ سياسي، دفع القيادة السياسية إلى البحث عن صيغة مناسبة لملء هذا الفراغ، فانتهت إلى إنشاء تنظيم سياسي سُمِّي "الاتحاد اليمني"، لكنه لم يحقق الهدف فقد وُلِدَ ميتا

وتمّ بناء على ذلك إجراء انتخابات تشريعية أفرزت قيام أول مجلس نيابي في 25 فبراير 1971م. هو مجلس الشورى، إلا أنَّ انتخابات المجلس لم تتم في أجواء تنافسية بين القوى السياسية، فقد نصت المادة "37" من الدستور المذكور على أنَّ "الحزبية بجميع أشكالها محظورة"، وقد جاء هذا الحظر عقب الصراعات الدموية التي أوشكت أن تهدد الأمن والاستقرار والنظام، وشاعت في حينه مقولة "الحزبية تبدأ بالتأثر، وتنتهي بالعمالة".

وعلى الرغم من قيام مجلس الشورى، إلا أنّ إلغاء حرية نشاط الأحزاب السياسية، تسبب في إحداث فراغ سياسي، دفع القيادة السياسية إلى البحث عن صيغة مناسبة لملء هذا الفراغ، فانتهت إلى إنشاء تنظيم سياسي سُمِّي "الاتحاد اليمني"، لكنه لم يحقق الهدف فقد وُلِدَ ميتا.

وحيث لم تتح الفرصة لقيام التعددية الحزبية، فقد أدى سير الأحداث إلى تعريض العَلاقة بين السلطة والقوى والأحزاب السياسية لحالة من الاضطراب، ولجوء بعضها إلى العمل في الخفاء، وتعريف العلاقة شمالاً وجنوباً للتوتر والاحتراب.

• وفي الشطر الجنوبي من الوطن اليمني وفور قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، بدءًا بإقرار أول دستور للبلاد بدأ العمل به في 30 نوفمبر 1970م، وعلى ضوئه تمّ تشكيل أول برلمان في 21 يوليو 1971م، الذي عُرف باسم "مجلس الشعب الأعلى المؤقت"، وجاء تشكيله بطريقة التعيين وليس بالانتخاب.

وبعد قيام الحزب الاشتراكي اليمني في أكتوبر 1978م، أُجريت أول انتخابات عامة عن طريق الاقتراع السري، وذلك في ديسمبر 1978م، ونتج عنها تشكيل أول برلمان منتخب، وكان من بين اختصاصاته تشكيل هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، ومجلس الوزراء.

وقد أدى استئثار نظام الحزب الطليعي بالسلطة إلى الدخول في صراع مع بقية الأحزاب المشاركة في النضال، التي اضطرت إلى العملَ الحزبي السري، وظلت الواحدية الحزبية أداة السلطة الوحيدة في مجمل توجهاتها حتى قبيل قيام دولة الوحدة في الثاني والعشرين من مايو 1990م، فقد نصت المادة الثالثة من الدستور على أنَّ "الحزب الاشتراكي المتسلِّح بنظرية الاشتراكية العلمية هو القائد والموجه للدولة والمجتمع".

×× لقد لعبت الأحـزاب التي لجـأت إلى العمل السري في كلا الشطرين دوراً كبيراً في توتير العَلاقات بين النظامين السياسيين نتيجة موقف كلٍ من النظامين تجاه الأحزاب المؤيدة للنظام الآخر، وأجمعَ النظامان – على ما بينهما من تناقض – على تضييق الخناق على الحريات الحزبية في كلا الشطرين، وأسهم في الإخلال بالأمن والاستقرار، وأعاق حركة النمو والبناء والتنمية، ولم يحد حظر الأحزاب في صنعاء من استمرار الصراع السياسي بل زاد من سوء الأوضاع، واستشراء الفساد المالي والإداري الأمر الذي نجم عنه قيام حركة 13 يونيو التصحيحية، التي قررت أنّ الديمقراطية لا تنمو ولا تزدهر في مثل تلك الأجواء، فكان إقدامها على تجميع مجلس الشورى وتعليق العمل بالدستور الدائم، واستبداله بإعلانات دستورية.

وقد استعيض عن مجلس الشورى بأعمال خدمية وتنموية في النطاق المحلي، وتشكل لهذا الغرض "الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير".

وللنهوض بالإدارة، وتطوير الأداء الفني، وتصحيح الأوضاع المالية والإدارية المتردية، تشكلت اللجنة العليا للتصحيح المـالي والإداري بفروعها التـي انتشرت في عموم محافظات الجمهورية، التي سعت القيادة السياسية إلى محـاولـة اتخـاذها